مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٩)

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

قضايا الراهن وأسئلة المستقبل

أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي
باقر سلمان النجار
عبد الجليل زيد المرهون
عبد الرضا علي الأسيري
عدنان محمد الهياجنة
علي أسعد وطفة
فتحي الضفيفي
محمد بن هويدن
يوسف خليفة اليوسف

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٩)

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

قضايا الراهن وأسئلة المستقبل

أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي
باقر سلمان النجار
عبد الجليل زيد المرهون
عبد الرضا علي الأسيري
عدنان محمد الهياجنة
علي أسعد وطفة
فتحي العفيفي
محمد بن هويدن
يوسف خليفة اليوسف

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل / أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي... [وآخ.].

٢٨٠ ص. ـ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٩)

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-221-1

١. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٢. الأنظمة السياسية ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٣. التنمية ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٤. العمال المهاجرون ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٥. الديمقراطية ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أ. الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب. ب. السلسلة.

320.9536

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨

المحتويـــات

مقـــدمة ٩

القسم الأول
النظام السياسي والاجتماعي لدول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الأول : **الإسلام في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي** ..... عبد الرضا علي الأسيري ١٣

أولاً : الأصول التاريخية المقارنة لقضية العلاقة بين الدين والدستور ١٤

ثانياً : «الشريعة الإسلامية» في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي ١٨

ثالثاً : الإشارات الإسلامية الأخرى في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي ٢٣

رابعاً : تحليل كمي للإشارات الإسلامية في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي ٣١

خامساً : محدّدات النصّ على الإسلام في دساتير دول المجلس ٣٤

الفصل الثاني : **الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي** ..... باقر سلمان النجار ٤١

أولاً : الهوية مركّب الفئات والجماعات ٤٤

ثانياً : هل نحن سجناء هوياتنا . . ؟ ٤٧
ثالثاً : سؤال المواطَنة للدولة ٥٣

القسم الثاني
مشكلات التنمية والتعاون والهوية في الخليج العربي

الفصل الثالث : **العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي** ..... أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ٦١
أولاً : أهم أسباب الانكشاف التجاري ٦٢
ثانياً : المظاهر الرئيسية للانكشاف التجاري ٦٧
ثالثاً : الاستنتاجات والمقترحات ٧٧

الفصل الرابع : **العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية** ..... علي أسعد وطفة ٧٩
أولاً : طبيعة العمالة الوافدة ٨٢
ثانياً : تحديات الهوية الثقافية ٨٦
ثالثاً : هواجس التوطين ٩٠
رابعاً : استنزاف الموارد ٩٢
خامساً : التحديات الأمنية ٩٣

القسم الثالث
السلطة ومعضلات الديمقراطية في الخليج العربي

الفصل الخامس : **عندما تصبح السلطة غنيمة : حالة مجلس التعاون الخليجي** .... يوسف خليفة اليوسف ٩٩
أولاً : السلطة غنيمة ١٠٠
ثانياً : الركود السياسي ١٠٤

ثالثاً : تكاليف البحث عن الشرعية المفقودة ١٠٧
رابعاً : نظرة مستقبلية، الحرية أولاً ١١٩

الفصل السادس : هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي؟ ..... عدنان محمد الهياجنة ١٢١
أولاً : تحليل حالة الدول والتقدّم في مجال الديمقراطية والإصلاح السياسي: الإرث الإصلاحي ١٢٢
ثانياً : تحديات الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ١٣٣
ثالثاً : مستقبل الإصلاح السياسي والديمقراطية في دول الخليج العربي ١٣٩

الفصل السابع : حقيقة الليبرالية الخليجية ..... باقر سلمان النجار ١٤٩
أولاً : من أين جاء ليبراليو الخليج؟ ١٥١
ثانياً : تشرذم الليبراليين الخليجيين ١٥٣
ثالثاً : ماذا نعني بالليبرالية الخليجية ١٥٤
رابعاً : الليبرالية الاجتماعية هي الأقرب ١٥٨

الفصل الثامن : الاستعصاء الليبرالي في الخليج العربي ... فتحي العفيفي ١٦٣
أولاً : الأصول المانعة في منظومة القيم الخليجية ١٦٤
ثانياً : معضلات الدمج في مفاهيم الليبرالية الجديدة ١٧٤
ثالثاً : ديالكتيك النبذ الخليجي للحداثة الليبرالية ١٨٥

الفصل التاسع : الخليج العربي: التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية ـ دراسة في تحرير الاحتكار ..... فتحي العفيفي ٢٠١
أولاً : البيروقراطية السلطوية ومدخلات الاحتكار ٢٠٢

ثانياً : التعدّدية السياسية ومعضلات التحرير ٢١٠
ثالثاً : تفكيك الاحتكار وفق آليات السوق ٢١٧

القسم الرابع
الخليج العربي في المحيطين الإقليمي والدولي

الفصل العاشر : محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي ..... محمد بن هويدن ٢٢٧
أولاً : المحدّد الخارجي ٢٢٨
ثانياً : المحدّد الداخلي ٢٣٩

الفصل الحادي عشر : الخليج ونذر الحرب الرابعة .. عبد الجليل زيد المرهون ٢٤٩
أولاً : الصورة الكلية ٢٤٩
ثانياً : البرنامج النووي الإيراني ٢٥٤
ثالثاً : هجوم أحادي أم ثنائي؟ ٢٦٠
رابعاً : حرب الخليج الرابعة لن تكون مثل سابقاتها ٢٦٣

فهـــرس ٢٧١

الفصل الرابع

العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية(*)

علي أسعد وطفة(**)

مقدمة

تشكل مسألة الوافدين الأرومة الكبرى للتحديات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تواجهها بلدان مجلس التعاون الخليجي، فالعمالة الوافدة بحجمها الكبير، وحالتها الإشكالية، وحضورها الضاغط في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تولد وتعيد إنتاج نسق كبير من المخاطر الوجودية التي تتبلور في إشكالية الهوية الثقافية والتركيبة السكانية، ومسألة البطالة، والأمن الاجتماعي، وحقوق الإنسان. ويمكن تشخيص هذه الوضعية الخانقة لحضور هذه العمالة بوضعية التورم السرطاني الذي يهدّد جسد التكوينات الاجتماعية والثقافية للمنطقة العربية الخليجية برمتها.

ومما لا شك فيه أن العمالة الوافدة المؤهلة الكادحة مارست وما زالت تمارس دوراً حيوياً ووجودياً في عملية الإعمار والنهضة والبناء الاقتصادي والعمراني في دول مجلس التعاون الخليجية منذ بداية الطفرة النفطية في

(*) نُشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٠، العدد ٣٤٤ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ٦٨ ـ ٨١.

(**) كلية التربية، جامعة الكويت.

السبعينيات حتى اليوم. والمشكلة التي تواجهها المجتمعات الخليجية اليوم لا تتأتى من الحضور المميّز لهذه العمالة المؤهلة، بل من تبعاتها التي تتصل بطبيعتها، ومستوى تأهيلها، وطبيعة استجلابها واستقدامها، وتحولها إلى تجارة رخيصة، وإلى مصدر للربح السريع لقطاع اقتصادي ريعي متسرطن، يعتمد على الاتجار بهذه العمالة، واستقدامها بصورة غير مشروعة لا تتناسب مع الحاجات الفعلية للمجتمعات الخليجية المعنية.

ويكفي أن نستعرض الحجم الهائل لهذه العمالة في بلدان الخليج العربية حتى ندرك التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة من جراء استقدامها، إذ تبيّن آخر الدراسات الإحصائية المنظمة أن عدد العمال الوافدين إلى الخليج بلغ ١٢ مليوناً ونصف المليون، ما يشكل ٣٨,٥ في المئة من مجموع سكان الخليج. وتستضيف السعودية أكبر عدد من هؤلاء العمال، إذ يبلغ ٧ ملايين يشكلون نسبة ٣٠ في المئة من عدد السكان، بينما توجد في الإمارات أعلى نسبة، إذ تشكل العمالة الوافدة نسبة ٨٠ في المئة من مجموع عدد السكان. ويوجد في الكويت مليون و٤٧٥ ألفاً، أي ٦٥ في المئة من عدد السكان، أما قطر فتستضيف ٤٢٠ ألفاً، أي ما نسبته ٧٢ في المئة من مجموع السكان، وفي عُمان ٦٣٠ ألف عامل يشكلون ٢٦ في المئة من عدد السكان، فيما يوجد في البحرين ٢٨٠ ألفاً، أي ما نسبته ٢٦ في المئة من عدد السكان.

تشكل ظاهرة العمالة الوافدة في بلدان الخليج العربية ظاهرة حياة ووجود ومصير، لأن أغلب نشاطات الحياة في المجتمعات الخليجية ترتهن بوجود هذه العمالة وقدرتها على النشاط والفعل في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ويضاف إلى أهمية الفاعلية الاقتصادية للعمالة الوافدة حجم حضورها، إذ يعادل عدد الوافدين في الكويت على سبيل المثال ٦٥ في المئة من إجمالي عدد السكان. وهذه النسبة هي أكبر في الإمارات العربية وقطر والبحرين. ومن الواضح في المستوى السوسيولوجي أن وجود هذه العمالة بهذا الحجم وهذه الأهمية يولد عدداً كبيراً من الإشكاليات والتحديات الثقافية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع الأصلي من جهة، والمجتمع الوافد من جهة أخرى.

وفي رؤية أولية يمكن القول إن هذا التجمع البشري الكبير الوافد يولد بذاته ولذاته إشكاليات تتعلق بالتعليم والبيئة والبطالة والتكيف الاجتماعي وحقوق الإنسان والتعصب والهجرة والهوية والاغتراب. وفي ما يتعلق بالمجتمع

الأصلي، فإن هذا المدّ الكبير من الوافدين يطرح إشكاليات كبيرة جداً تتعلق بمسألة التوطين والبطالة الحديثة والمنافسة في قطاعات العمل والإنتاج وتدمير البيئة وحقوق الوافدين والمسألة الأمنية، وأهم المشكلات وأخطرها هي التي تتعلق بحقوق الوافدين المدنية، ولا سيما التخوف السياسي الكبير الذي يفرض نفسه في ما يتعلق بحقوق التوطين والتملك التي قد تطرح نفسها مستقبلاً بمبادرات دولية أو أممية.

لقد أدى الحضور المتزايد للعمالة الوافدة إلى تكوّن مجتمعات مصغرة (كانتونات) داخل المجتمعات الخليجية نفسها، وهذه المجتمعات تحمل سمات وخصائص المجتمعات الأصلية للعمالة الوافدة. فهناك ثقافات فرعية (صينية وهندية وبنغالية وباكستانية وإندونيسية) في داخل المجتمعات الخليجية، وهذه الثقافات تأخذ طابعاً يتصل بكل نشاطات وأوجه الحياة الثقافية الاجتماعية، بدءاً بالتعليم، وانتهاء بالعادات والتقاليد.

إن العمالة الوافدة، بمشكلاتها وتحدياتها ومخاطرها، تطرح نفسها بقوة على الرأي العام في الخليج العربي، وتشكل بذاتها أحد الهواجس الثقافية التي يواجهها الوعي العام في المجتمع. ومما لا شك فيه أن حضور قوى اجتماعية وثقافات عربية وأجنبية وافدة ضاغطة في المجتمع، تؤدي إلى ولادة اتجاهات تكون في غالب الأحيان سلبية إزاء هذه العمالة بما تشكله من ضرورة حياتية، وبما تشتمل عليه من خطر كبير على الحياة والهوية والوجود. وهناك في العمق الثقافي تتشكل مواقف واتجاهات وقيم ورأي عام إزاء هذه العمالة بكل ما تنطوي عليه من إيجابيات وسلبيات.

ومما لا شك فيه أن المواقف السلبية من العمالة الوافدة تزداد حضوراً وتكاثفاً في المجتمعات الخليجية مع تنامي المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه هذه المجتمعات، ولا سيما في ما يتعلق بازدياد نسبة العاطلين عن العمل، وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية، وازدياد معدلات الجريمة، وزيادة معدلات الإدمان والمخدرات، وهي مشكلات تعزى إلى الحضور الكبير للأجانب والوافدين في هذه المجتمعات، واستئثارهم بكثير من امتيازات العمل والنشاط والفاعلية الاقتصادية. وإذا كانت الاتجاهات التعصبية لا تبدو اليوم بصورة واضحة وبيّنة، فإن مثل هذا الأمر في رأينا ينتظر تفاقم الأوضاع المهنية والعملية لشرائح اجتماعية مستقبلية في المجتمعات الخليجية.

أولاً: طبيعة العمالة الوافدة

يكمن جوهر الخطر الداهم للعمالة الوافدة في طبيعتها وخصائصها الذاتية الثقافية وفي دورها الاستهلاكي المدمر. إن الأكثرية الساحقة من هذه العمالة هي من نوع العمالة الفقيرة البائسة غير المؤهلة التي تحمّل المجتمعات الخليجية بمؤسساتها المختلفة تبعاتها الاقتصادية وإكراهاتها الاجتماعية. وفي داخل هذه العمالة تنتشر البطالة والبؤس والفقر ومختلف مظاهر الأمراض الاجتماعية والانحرافات السلوكية التي تزيد أوضاع الحياة صعوبة، وتثقل عليها بتحديات اجتماعية كبيرة في مختلف القطاعات الوجودية في المجتمع. ومن جهة أخرى، فإن حضور هذه العمالة يؤدي إلى ازدياد البطالة وصعوبة إيجاد فرص عمل حقيقية في صفوف المواطنين، مع ازدياد نسبة النمو السكاني، واتساع القاعدة الأساسية للبنية السكانية في المجتمع.

ومما لا شك فيه أن وجود العمالة الأجنبية يفرض نفسه في المجتمع بحكم عدد كبير من المعايير والموجبات والاحتياجات والعادات. إن العمالة الوافدة تحولت مع الزمن من منطق الضرورة الإنتاجية إلى منطق الترف الاستهلاكي، ففي البداية تمثلت مهمة العمالة الوافدة في عملية البناء والنهضة والإنشاء والتعمير، ومع انتقال المجتمع إلى وضع الرفاهية تحولت هذه العمالة إلى نوع من العمالة الاستهلاكية والترفيهية، فالمنازل الكويتية والخليجية عموما تضجّ بالخدم من سائقين وخادمات ومربيات وطباخين، وبالتالي أصبح وجود الخدم بكثرة حالة اجتماعية تفرض نفسها لاعتبارات الوجاهة والترفيه والامتياز. وغالباً ما يكون وجود الخدم في المنازل أشبه بديكورات إنسانية ترتبط بالمظاهر العامة والخصوصيات الاجتماعية الدالة على الغنى والثراء والمجد. وهنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار النسبة الكبيرة للعمالة الترفيهية التي تبلغ حوالى نصف مليون من عمال الخدمة في الكويت وفقاً لبعض الإحصاءات التقديرية.

وما يلاحظ في هذا السياق وجود تحول في طبيعة هذه العمالة وفي بنيتها، إذ غلب عليها في البداية الطابع الإنتاجي الإعماري، ولكنها بدأت تتحول تدريجياً إلى طابع استهلاكي، وبدأت موازين العمالة المنتجة المؤهلة تنخفض لحساب العمالة غير المؤهلة والاستهلاكية، إذ يلاحظ على سبيل المثال أن أغلبية هذه العمالة القادمة هي من النوع الخدمي غير المنتج أو غير الفاعل في الإنتاج الاجتماعي، وهناك إحصاءات تقول إن أكثر من ٧٥ في المئة من

هذه العمالة يأخذ طابع عمالة رثة خدمية تعمل في قطاعات استهلاكية غير منتجة، وتكفي الإشارة الى أنه يوجد في المجتمع الكويتي قرابة نصف مليون من هذه العمالة التي تعمل على هيئة خدم في المنازل. وهذا يعني بصورة عامة أن هذه العمالة تتحول تدريجياً إلى عمالة ترفيهية متخمة بالعناصر غير الإنتاجية أو الضرورية في المجتمع.

ويتجلى هذا الخطر في حجم العمالة الأجنبية التي تشمل أكثر من ٨٠ في المئة من حجم القوى العاملة في كل من الإمارات، وقطر، والكويت[١]. وغني عن البيان أن ازدياد هذه العمالة الاستهلاكية يشجع عليها رخص الأجور وتدنيها إلى مستويات تراجيدية ومأساوية، وهي تتجاوب مع أوضاع المجتمعات الآسيوية الأشد فقراً في العالم المعاصر، إذ يقدر عددها بحسب الإحصاءات الأخيرة بـ ٧٧٥ ألفاً، بنسبة نحو ٥٥ في المئة من إجمالي العمالة الوافدة والوطنية البالغ عددها مليوناً و٣٦٢ ألفاً في الكويت وحدها، وهذا دليل على مدى انتشار العمالة الآسيوية، ومعظمها من شبه القارة الهندية، ويعمل أفرادها في القطاع العائلي من خدم وسائقين، وهي عمالة هامشية ومستهلكة وأجورها متدنية، إضافة إلى انتشار الأمية بنسب كبيرة، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستوى أدائها في كافة القطاعات التي يعملون فيها[٢]. وفي الإطار نفسه، تبيّن دراسة خليجية رسمية تم بحثها خلال اجتماع وزراء الشؤون والعمل الخليجيين في الكويت أخيراً أن عدد العمالة المنزلية في الكويت يصل الى ما بين ٤٠٠ ألف و٤٥٠ ألف شخص، وتبيّن الإحصاءات وجود خادمة واحدة لكل اثنين من السكان في كل من الإمارات والكويت[٣].

وتعاني العمالة الوافدة إلى الخليج بصورة عامة تدني مستوى التأهيل والتعليم، حيث تبيّن الإحصاءات الجارية[٤] أن ٥٦ في المئة من أفراد هذه

---

(١) جاسم حسين، «مسألة تحديد مدة بقاء العامل الأجنبي في الخليج،» **صحيفة الاقتصادية الإلكترونية ـ كتاب الاقتصادية**، ١٩/٦/٢٠٠٦.

(٢) ماجد صالح الديحاني، **العمالة الوافدة (دراسة تحليلية)** (الكويت: مركز البحوث في مجلس الأمة، ٢٠٠٠).

(٣) صالح راضي، «الكويت بعد ٥٠ سنة: ٩ ملايين ثلثهم كويتيون،» **الرأي العام**، ١٩/١٠/٢٠٠٤.

(٤) تقرير اللجنة المختصة بدراسة تقارير حقوق الإنسان الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية بشأن الرد على تقرير وزير الخارجية الأمريكية عن ممارسات حقوق الإنسان في دولة الكويت، مجلس الوزراء، الأمانة العامة، أمانة لجان الشؤون القانونية، الكويت ٢٠٠٦.

العمالة لا يحملون أي مؤهلات علمية أو مدرسية على الإطلاق، ومن جهة أخرى تبيّن هذه الإحصاءات أن ١٥ في المئة فقط من أفراد هذه العمالة يحملون مؤهلات جامعية. ويضاف إلى ذلك أن أغلبية العمال الأجانب يعملون في قطاعات هامشية تتمثل في أعمال النظافة وخدمة الفنادق والمطاعم والخدمة المنزلية والحراسة، وهي قطاعات عمل لا تتطلب أي مهارة علمية أو فنية. وتبيّن الإحصاءات الجارية في الكويت أن ٢٤ في المئة فقط يعملون في المهن العلمية والفنية. وبناء على هذه المعطيات تبيّن الدراسات أن ٦٩ في المئة من أفراد هذه العمالة يحصلون على أجور شهرية متواضعة تقل عن ١٨٠ ديناراً كويتياً أو ٦٠٠ دولار. وهناك ١٨ في المئة يحصلون على أجور شهرية تتراوح بين ١٨٠ إلى ٣٨٠ ديناراً كويتياً (٦٠٠ ـ ١٢٦٠ دولاراً)، وهم يمثلون الفئة التي تعمل في مهن فنية متخصصة. أما الذين يعملون في مهن علمية رفيعة المستوى، فيمثلون ١٣ في المئة، إذ يحصلون على أجور شهرية تتجاوز حدود ٣٨٠ ديناراً كويتياً (أي ما يعادل ١٢٦٠ دولاراً)[٥].

وغني عن البيان أن العمالة الأجنبية تتمركز في القطاع الخاص وتحتكره إلى حدّ كبير؛ إذ بلغت نسبة الوافدين العاملين في القطاع الخاص في الكويت في وقتنا الحاضر ٩٨ في المئة، ويزداد الوافدون في هذا القطاع سنوياً بنسبة خمسة في المئة، وفي حال استمرار هذه الزيادة بالمعدل الحالي نفسه في القوى العاملة والسكان، فإن عدد سكان الكويت بعد ٥٠ سنة سيصل إلى حوالى تسعة ملايين نسمة، منهم ثلاثة ملايين كويتي وستة ملايين وافد. إن التخطيط الاستراتيجي السليم يعتمد على المواطنين في تسيير النشاط الاقتصادي وكل الوظائف والمهن حتى لا يضطر خلال الـ ٥٠ سنة المقبلة إلى استيراد ضعف عدد سكان الكويت من الوافدين وما يصاحب ذلك من مخاطر على أمن ومستقبل الكويت[٦].

ويزيد من تزايد حضور هذه العمالة وجود ثقافة الازدراء للمهن اليدوية، ورفض موجبات التعليم الفني والمهني، إذ يجدّ الشباب الخليجي في طلب التعليم النظري، ويبتعد عن كل أشكال التعليم الفني والمهني الذي يجد رفضاً له في الثقافة السائدة المتعلقة بالعمل. وتبيّن الإحصاءات الجارية في ميدان التعليم المهني

(٥) المصدر نفسه.

(٦) راضي، المصدر نفسه.

تدنيّ نسبة المسجلين في التعليم المهني في الكويت حيث لا يتجاوز ٢ في المئة من طلبة التعليم الثانوي في عام ١٩٧٧. وبصورة عامة، يرفض الشباب الخليجيون العمل اليدوي وينبذونه، ويرون في ممارسته امتهاناً للمكانة والكرامة، ولذلك فإنهم يحتكرون لأنفسهم القطاع الحكومي في مجال وظيفة الدولة التي تضمن لهم الأمن الوظيفي والاجتماعي. وتأسيساً على ذلك، نجد أن ٩٠ في المئة من قوة العمل الكويتية تذهب إلى القطاع العام الذي يغطي ١٨ في المئة من حجم قوة العمل، بينما يغطي القطاع الخاص ٨٢ في المئة من قوة العمل. وفي القطاع الخاص يجد العمال الأجانب أنفسهم حيث يشكلون نسبة ٦٣,٨ في المئة من جملة العاملين في هذا القطاع.

هذا وتبذل الحكومات في دول مجلس التعاون جهوداً حثيثة لتوجيه دفة تشغيل العمالة الوطنية من القطاع العام إلى القطاع الخاص الذي يعتمد بشكل أساسي على العمالة الوافدة بسبب انخفاض تكلفة تشغيلها. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت العمالة الوطنية تحجم عن العمل في القطاع الخاص مفضلة الانتظار لفترة زمنية ليست بقصيرة للحصول على فرصة عمل في القطاع العام. وهناك أسباب وجيهة لذلك السلوك تتمثل في عدم وجود غطاء قانوني يحمي حقوق العاملين في القطاع الخاص، وانخفاض مستويات الأجور، وعدم توفر ظروف تنافسية بين العمالة الوطنية والوافدة، وظروف عمل أكثر صرامة مقارنة بالقطاع العام، تجعل العمالة الوطنية غير راغبة في العمل في القطاع الخاص.

لقد تركزت النسبة الأكبر من إجمالي قوة العمل الوطنية (٩٠ في المئة) في القطاع الحكومي، إذ تزايدت قوة العمل الوطنية في هذا القطاع من حوالى ٢٤١ ألف كويتي إلى ٢٥١ ألفاً، وبمعدل نمو قدره ٤ في المئة، في حين لم يستوعب القطاع الخاص سوى ٧ في المئة منهم[٧].

وكما تبيّن هذه الإحصاءات، فإن هذه العمالة تؤكد وجود خلل سكاني فاضح في التركيبة السكانية للمجتمعات الخليجية، وهذا بدوره يؤدي إلى توليد مستمر لمشكلات واختناقات وأزمات تتعلق بالأمن والثقافة والبطالة والاستنزاف الاقتصادي المستمر الذي يؤدي إلى تحويل مئات المليارات من الدولارات إلى خارج الدورة الدموية الاقتصادية لهذه البلدان.

---

(٧) المصدر نفسه.

بلغ عدد الوافدين في الكويت عام ١٩٩٩، مليوناً و٤٧٥ ألفاً، أي بنسبة تصل إلى نحو ٦٥ في المئة من إجمالي عدد سكان دولة الكويت البالغ نحو ٢,٢٧٣,٠٠٠ (مليونين ومائتين وثلاثة وسبعين ألف نسمة)[٨]. وكما هو الحال في مختلف أنحاء العالم، تعدّ هذه النسبة من أعلى النسب العالمية في أي بلد، ويرجع ذلك الى وجود الوافدين في الخليج. ومما لا شك فيه أن هذا الوجود يطرح إشكاليات كبيرة في مختلف مستويات وميادين الحياة في المجتمع الكويتي، بل إنه يشكل ضغطاً كبيراً على مختلف أوجه الحياة والوجود في المجتمع.

وتجدر الإشارة الى أن معدل نمو الوافدين بلغت ٦,٢ في المئة، إذ يرجع جزء كبير منها (٥ في المئة) إلى عامل الهجرة الخارجية، في حين أن النسبة المتبقية (١,٢ في المئة) ترجع إلى الزيادة الطبيعية بينهم. ولم يتجاوز معدل الخصوبة الكلية للوافدين نسبة ١,٤ في المئة في عام ١٩٩٨، بينما شكل الكويتيون حوالى ٣٥ في المئة من جملة السكان، وبلغ معدل نموهم حوالى ٣,٧ في المئة خلال الفترة نفسها، وبلغ معدل الخصوبة الكلية بينهم حوالى ٤,٤ في المئة. لهذا يتضح اختلاف مصادر النمو السكاني بينهما، إذ ينمو الوافدون كنتيجة للهجرة بشكل أساسي، أما الكويتيون فيزدادون طبيعياً[٩].

ثانياً: تحديات الهوية الثقافية

يضع الحضور الكبير للثقافات الأجنبية في الخليج الثقافة العربية نفسها في موضع الخطر، فالوافدون يحملون معهم مختلف أنماط القيم والمفاهيم والتصورات والأذواق والمعايير الأخلاقية والثقافية لبلدانهم الأصلية. وإذا كانت أغلب دول العالم تحاول أن تذوب وتصهر ثقافة الوافدين والمهجرين والأجانب في دائرة ثقافتها، وأن تعمل على تحييد حضورهم الثقافي لبلدانهم الأصلية، وأن تجعل من اكتسابهم اللغة القومية أو الوطنية شرطاً أساسياً من شروط قبول وتأهيل هذه العمالة، فإن قانونية الفعل الثقافي ـ كما هو الحال في أغلب بلدان الخليج ـ تأخذ اتجاهاً معاكساً، إذ نجد أن ثقافة الأغراب والمغتربين تفرض

---

(٨) سعد بن مبارك، «ظاهرة العمالة الوافدة الأجنبية وتحديات القرن الحادي والعشرين،» ورقة قدمت إلى: الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في مجلس التعاون الخليجي، دولة الكويت، ٢١ ـ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، ص ٣٠٧.

(٩) جدير بالملاحظة أن نسبة السكان الكويتيين قبل الغزو العراقي بلغت ٢٦,٨ في المئة، أما الوافدون فكانت نسبتهم حوالى ٧٣,٢ في المئة من إجمالي السكان.

نفسها وتفعل فعلها وتحقق هيمنتها على الثقافة المحلية والوطنية. ومن الملاحظ على سبيل المثال أن اللغة الإنكليزية قد أصبحت لغة التفاهم في أغلب بلدان الخليج العربي. لقد فرضت الأنماط الثقافية الوافدة حضورها المميز في مستوى الأذواق والقيم والتصورات حتى أصبحت الثقافة الوطنية هامشية في كثير من أنماط الحياة والوجود. على سبيل المثال، لا نجد للطعام الخليجي كثقافة أي حضور في الحياة الاجتماعية، فهناك المطعم الإيراني والهندي واللبناني والفرنسي والإيطالي والأمريكي، وهنا لا يمكننا أن نتحدث عن مطعم كويتي أو قطري أو إماراتي أو حتى سعودي. ولنأخذ مثلاً السينما كنموذج ثقافي، فإن الأفلام الهندية تفرض نفسها في مختلف المواسم الثقافية للسينما، وهي تفرض ثقافة مباينة للثقافة الوطنية في الخليج العربي هي أبعد ما تكون عن قضايا هذا المجتمع وقيمه، فأغلب دور السينما تعرض أفلاماً آسيوية أو أفلاماً باللغة الإنكليزية. ومن المؤكد أن الغلبة الثقافية تكون غالباً للثقافات العريقة التي تفرضها معطيات الواقع السكاني المتخلخل، إذ تبيّن الإحصاءات أن بعض الجنسيات تفوق في عددها عدد المواطنين، فقد بلغت نسبة الآسيويين في الكويت ٣٥,٤ في المئة، وهي نسبة تفوق نسبة الكويتيين البالغة كما سبقت الإشارة ٣٥,٤ في المئة في نهاية عام ١٩٨٨[١٠].

وعلى رغم أن الاحتكاك الاجتماعي بين العمالة المهاجرة إلى بلدان النفط والسكان المحليين محدود نسبياً، إلا أن ذلك لا يمنع تأثير الثقافة الوافدة من ممارسة تأثيرها الثقافي في القيم الاجتماعية للثقافة العربية في الخليج. ومن المؤكد أن كل البلدان النفطية تتعرض لدرجة من النقل الحضاري، أي لإدخال أنماط سلوكية وعادات وتقاليد عن طريق الوافدين. وتتوقف أبعاد هذه العملية وآثارها على مدى التعددية السكانية، ومدى تجانس تكوين مجتمع الوافدين، ودرجة اختلاط المواطنين مع الوافدين[١١].

وهذا التفوق العددي للعمالة الآسيوية يؤدي إلى هيمنة ثقافية منافية للتوجهات الثقافية والوطنية في بلدان الخليج العربية. وتبلغ هذه الخطورة أوجها في ما يتعلق بتنشئة الأطفال وبناء هويتهم الثقافية الوطنية، وذلك حين نأخذ

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) مقابلة تلفزيونية مع الكاتبة الإماراتية الدكتورة موزة غباش حول الأسرة العربية والعولمة في مهب الريح.

بعين الاعتبار وجود حوالى نصف مليون من خدم المنازل ومربيات الأطفال اللواتي يتولين مهمة العناية بالأطفال وتربيتهم وتنشئتهم في الكويت، وهذه النسبة أكبر بكثير في دول الخليج العربي الأخرى، ولا سيما في الإمارات العربية وفي قطر، حيث يتغذى الأطفال بالقيم الثقافية الآسيوية ويتشربون معاييرها ورموزها عن طريق التفاعل التربوي في مرحلة الطفولة المبكرة. إن الخادمة المربية، وبحكم تواصلها مع الطفل والعناية به، تنمّي فيه وبطريقة لاشعورية مختلف المعايير الجمالية والأخلاقية والنفسية والروحية التي تشكل ملامح هويته المستقبلية.

وتزداد هذه الخطورة الثقافية، وهذا الإجحاف الثقافي، عندما ننظر ونتأمل في هذا الانتشار السرطاني للمدارس الأجنبية الخاصة، وفي إقبال الأهالي المتزايد على إلحاق أطفالهم لمتابعة التعليم في هذه المدارس، إذ يلاحظ أن نسبة الكويتيين تربو على نسبة الأجانب أنفسهم في هذه المدارس، وهذا يؤشر إلى وضعية ثقافية تراجيدية ومأساوية تؤصل في المستقبل للإجهاز على معالم الهوية الوطنية بكل ما تنطوي عليه من قيم ورموز ومفاهيم وتصورات إنسانية معبّرة عن روح الثقافة الوطنية والقومية في الكويت.

تشكل المدارس الأجنبية اليوم أكثر الأجهزة الثقافية قمعاً لقيم الثقافة الوطنية واقتلاعاً لرمزيتها وتدميراً لهويتها، لأنها تعمل على تغريب الأجيال من أبناء الأمة، وعلى رغم أنها أنشئت في البداية لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية، إلا أن الواقع يقول إن خطرها قد امتد إلى أبناء الخليج الأصليين، حيث بدأت تنفث سمومها في كيان المجتمع الخليجي وتؤثر في هويته العربية. ويؤيد هذا الرأي وجود خمس وعشرين مدرسة أجنبية في دولة الكويت، تدرس فيها نسبة عالية من أبناء الكويت والعرب والمسلمين تفوق نسبة الدارسين فيها من غيرهم من الأجانب. يضاف إلى ذلك وجود مؤسسات ثقافية من أندية وصحف وبرامج تلفزيونية ودور سينما ومراكز طباعة ومحاضرات وندوات وإعلام، وهي مؤسسات ثقافية هندية وباكستانية وإنكليزية وأمريكية وإندونيسية وإيرانية وغيرها.

وهناك بعض الخبراء الذين يقدّرون أن اللغة العربية قد أصبحت في خطر كبير إن لم تكن قد تآكلت أو تصدعت بفعل الحضور المكثف لهذه الفعاليات الثقافية المستمرة. ويقدر هؤلاء الخبراء أن انتشار هذه المؤسسات الثقافية الوافدة

سيؤدي في نهاية الأمر إلى بناء أجيال كويتية منسلخة عن ثقافتها، منفصلة عن مختلف القيم والرموز الثقافية المعبّرة عن روح الثقافة العربية، فالمدارس والمؤسسات الثقافية الأجنبية تؤسس اليوم لبناء جيل منقطع عن ثقافته منفصل عن الروح العربية، جيل لا ينتمي إلى النسيج الثقافي والتعليمي اللغوي لمنطقة الخليج العربية.

ويحذر الكاتب الكويتي المعروف عبد الله النفيسي من النزعة التبشيرية لهذه المدارس والمؤسسات الثقافية الأجنبية التي تعمل في الظل على تهميش الثقافة الوطنية وتدمير أركانها القيمية. ومن يتأمل اليوم في الحياة الثقافية الكويتية، سيجد في حلبة الصراع ثقافات وافدة متعددة الهويات، وهذه الثقافات مزوّدة بكل الإمكانيات الثقافية للحضور والهيمنة والسيطرة، ومن المؤسف له أن الثقافة الكويتية الوطنية ذات الطابع العربي الإسلامي هي الثقافة الوحيدة الغائبة في ميدان التفاعل الثقافي. وهذا يذكّرنا بتصور المتنبي لمفهوم الاغتراب الثقافي، إذ يقول:

مغاني الشعب طيباً بالمغاني　　بمنزلة الربيع من الزمان

ولكن الفتى العربي فيها　　غريب الوجه واليد واللسان

إن الدور الأساسي للثقافة الوطنية والقومية يجب أن يكون دوراً فاعلاً مهيمناً أصيلاً صاهراً للقيم الثقافية الواحدة، وبانياً للخصوصية الوطنية، فارضاً معاييرها وقيمها وروحها. وفي النهاية، يمكن الحديث اليوم عن غياب تراجيدي للغيرة الثقافية التي تآكلت وتراجعت بفعل التأثر السلبي بالثقافات الأجنبية؛ إذ يجد الأطفال أنفسهم في حالة تمزق ثقافي أو في وضعية ثقافية مفككة رهينة معطيات واقع متشظ لثقافات تصول وتجول في ساحة ثقافية يشهد لها أصحابها بالغياب المحزن. وهكذا، يجد الفرد نفسه اليوم ضمن سياق ثقافي متقاطع الهويات، وكأن المواطن الخليجي المعاصر اليوم قد أصبح نهباً لكيانات ثقافية أفقدته وحدته وهويته: فالخليجي اليوم يميل إلى الطعام الهندي أو الإيراني ويتحدث الإنكليزية، ويغرم بالسينما الأمريكية، ويعشق الدراما الهندية، ويمضي عطلته على السواحل التركية، ويتعلم في المدارس الأمريكية، ويفضل الخادمة الإندونيسية، ويثق بالسائق الهندي. إنه متفاعل مع مختلف العناصر الثقافية العالمية إلى الحدّ الذي يكاد ينسى فيه أنه خليجي وعربي، ويجب أن يكون كذلك هوية ومصيراً.

ومما لا شك فيه أن التفاعل الثقافي والتخاصب الثقافي ضروريان وفاعلان، ولكن ذلك كله يجب ألا يكون على حساب الثقافة الوطنية الكويتية التي يجب أن تكون مركزية لتحافظ على وحدة الشخصية ونمائها وتكاملها، ولكي تؤمن للفرد الحماية الضرورية من التحول إلى الانشطار الثقافي الذي يدمر الهوية، ويجعل من الإنسان مسخاً ثقافياً من غير هوية أو انتماء.

ثالثاً: هواجس التوطين

تواجه دول مجلس التعاون اليوم التحدي الأكبر بين منظومات هذه التحديات، وهو التحدي الحقوقي السياسي للعمالة الوافدة إلى الخليج العربي، إذ تدور في الأفق الأممي، وفي أروقة هيئة الأمم المتحدة فكرة توطين العمالة الأجنبية المهاجرة إلى الخليج. وهذا التصور يبرز واضحاً في كثير من المؤسسات والجمعيات والمنظمات الحقوقية العالمية التي تطالب على الأقل بحقوق العمالة الوافدة، وتطالب لها بامتيازات لا تقل عن الحقوق المدنية للسكان الأصليين. هذا عدا عن الأهداف السياسية البعيدة المدى لهذه النداءات الحقوقية التي تريد في حقيقة الأمر تغييراً في هوية التركيبة السكانية للدول العربية في هذه المنطقة.

وتشكل العمالة الوافدة، كما يعتقد كثير من الخبراء والمهتمين، خطراً كبيراً على الهوية السياسية والقومية للمجتمعات الخليجية. ويتجسد هذا الخطر في ما يتعلق بالممارسات السياسية ذات الطابع الدولي، والضغوط الحقوقية للمطالبة بالحقوق الإنسانية والاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة إلى الخليج العربي أسوة بما يحدث في بعض دول العالم المتقدم، إذ يحظى المهاجرون بحقوق سياسية واجتماعية تضاهي في بعض الأحيان حقوق السكان الأصليين للبلاد المستقبلة لهم. وهذا ما نشهده في ألمانيا حول قضايا الحقوق الخاصة بالعمال الأجانب، ولا سيما العمال الأتراك الذين استوطنوا ألمانيا، وأصبحوا مع غيرهم من العمال المهاجرين أصحاب حقوق سياسية تضاهي الحقوق التي يتمتع بها الألمان. وهذا الوضع نشاهده في أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، حيث يتمتع المهاجرون بحقوق واسعة وكبيرة جدا. وهذه الحقوق تشمل حتى الهجرات غير المشروعة وغير النظامية، فما يكاد المهاجرون غير الشرعيين يضعون أقدامهم على أرض هذه البلدان حتى يصبحوا أصحاب حقوق إنسانية واجتماعية تتيحها لهم الاتفاقيات الدولية ذات الطابع الحقوقي. وتشمل حقوق المهاجرين مجال التعليم

والمساواة والمساعدات الاجتماعية، وتمتد لتشمل التمثيل السياسي في بعض البلدان.

وبالمقارنة مع أوضاع المهاجرين في الدول المتقدمة، فإن العمالة الأجنبية تشكل تهديداً سياسياً وأمنياً كبيراً، وذلك عندما نأخذ بعين الاعتبار حجم هذه العمالة التي تعادل ضعف عدد السكان الأصليين، فمما لا شك فيه أن الدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا تستطيع أن تتحمل صدمة العمالة الأجنبية فيها التي تشكل أقلية صغيرة قياساً إلى عدد السكان. أما والحال في بلدان الخليج، فإن إعطاء الحقوق السياسية والاجتماعية للعمالة الهائلة فيها يفقد البلاد توازنها ويسقط هويتها العربية الإسلامية، ويضعها على حافة الهوية.

ويضاف إلى ذلك كله أن سوق العمل في الدول الخليجية أصبحت سوقاً للمزايدات السياسية والتدخل السياسي المباشر أو غير المباشر، لتحقيق نوع من المحاصصة السياسية التي تفرضها العلاقات السياسية. ويلاحظ في هذا السياق أن أي إجراء تقوم به الدولة إزاء العمالة الأجنبية يواجه بتدخلات سياسية تطالب بالمحافظة على المحاصصة أو زيادتها، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث نوع من التوترات السياسية أو حتى التدخلات السياسية. ومن يراقب الساحة الدولية اليوم يجد أن كثيراً من منظمات حقوق الإنسان الأهلية والدولية تمارس ضغوطاً على بلدان الخليج لاستصدار أنظمة وقوانين حقوقية تعطي للعمالة الأجنبية بعض الحقوق التي تتعلق بوجودهم ومصيرهم في البلاد.

ومع تزايد ضغوط المنظمات العالمية، مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية بشأن ملفات الوافدين والمهاجرين، فإنه لا بد للجهات الرسمية المعنية في دول المجلس، والمكلّفة بوضع الحلول العملية لهذه المشكلة وما تفرضه من تحديات، من مواصلة جهودها وتسريع وتيرة تنفيذ الخطط والبرامج العملية لإيجاد فرص عمل ووظائف للمواطنين على أساس جدول زمني واضح ومحدّد. وعلى الرغم مما قد يترتب على ذلك من خسائر مادية في المدى القصير، إلا أنها لن تكون حتماً أفدح من تهديد استمرار الأوضاع السكانية الراهنة بكل ما تحمله من آثار وتداعيات محتملة.

ومن ينظر في الواقع السياسي لهذه العمالة سيلاحظ وجود بعض الضغوط السياسية الخفية أحياناً، والمعلنة أحياناً أخرى، من قبل حكومات العمالة الوافدة، لزيادة أعدادها وتحديد شروط وجودها والحصول على امتيازات خاصة لهذه

العمالة، ولا سيما العمالة الآسيوية التي تعمل في خدمة المنازل، وتحديد شروط العمل وأجور السكن وغير ذلك. وقد أدى ذلك كله إلى وجود تجمعات عمالية كبيرة جداً من العمالة الوافدة من الجنسية الآسيوية، وبخاصة من شبه القارة الهندية في الكويت وفي بلدان الخليج بعامة.

رابعاً: استنزاف الموارد

لا تقل التحديات الاقتصادية أهمية وخطورة عن التحديات الثقافية والسياسية للعمالة الوافدة. وغالباً ما يقدر الخطر الاقتصادي بحجم التحويلات الاقتصادية الكبيرة لهذه العمالة التي تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنوياً. ولكن بعض الخبراء يرصدون جانباً تدميرياً آخر لهذه العمالة يتعلق بالاستنزاف الاقتصادي غير المباشر لهذه العمالة، الذي يتمثل بالنفقات الهائلة التي تقدمها الدولة عبر الخدمات الاجتماعية العامة التي تتعلق بالرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والكهرباء والماء وتأمين المرافق العامة والتلوث والجريمة، وهي نفقات تقدر بمبالغ هائلة سنوياً.

وفي وصف هذا التهديد الاجتماعي للعمالة الوافدة، يقول وزير العمل البحريني مجيد العلوي: «إن العمالة الوافدة في الخليج تخرج من المنطقة سنوياً ما قيمته ٢٥ مليار دولار، إضافة إلى كونها خطراً اجتماعياً وسياسياً في ظل التوجه العالمي نحو الضغط من أجل توطينهم»[١٢].

هذا، وتبيّن الإحصاءات المالية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٤ أن تحويلات الوافدين العرب وحدهم بلغت ١٤٦ مليار دولار، أي بمعدل ٧,٣ مليار سنوياً. وتقول آخر الدراسات إن ١٨ مليار دولار تم تحويلها من السعودية وحدها في العام الماضي، ومع أن العمالة الوافدة أسهمت في التوسع الضخم للنشاط الاقتصادي، إلا أنها تفرض ضغوطاً اقتصادية هائلة على دول الخليج، وخصوصاً أن الدخل المحوّل لهذه العمالة إلى بلدانها يعني في المقابل سحباً من السوق الداخلية، فيما تصل تكلفة العمالة الوافدة إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً. وتشير أحدث الإحصاءات إلى أن قيمة الأموال المرسلة ربما بلغت ٣٠ مليار دولار في السنة، نصفها من السعودية وحدها [١٣].

---

(١٢) حسين، «مسألة تحديد مدة بقاء العامل الأجنبي في الخليج».

(١٣) المصدر نفسه.

وهناك تقديرات اقتصادية تدل على الحجم الهائل للنفقات المالية أو ما يسمى «أجور الظل» (Shadow Wages)، ونقصد بها النفقات غير المحسوبة أو المنظورة التي ترصدها للخدمات الصحية والاجتماعية والأمنية لهذه العمالة، إذ تبيّن بعض التقديرات أن أجور الظل هذه تعادل ضعف الأجور النقدية لهذه العمالة. وتوضح بيانات بنك الكويت المركزي أن الحوالات المالية الخارجية لهذه العمالة قد تراوحت ما بين ٢٨٥ و٤٢٠ مليون دينار كويتي سنوياً في الفترة ما بين عامي ١٩٨٤ ـ ١٩٩٥.

وبحسب شركة ماكينزي، تبلغ تكلفة كل أجنبي موجود في البحرين ٤٠ ديناراً شهرياً (أي نحو ١٠٦ دولارات). ويغطي هذا الرقم أموراً مثل الأمن العام والصحة والكهرباء والماء. ويتحمل المجتمع هذه التكلفة عن طريق استخدام (وسوء استخدام) الخدمات المدعومة من الحكومات لغرض تقديم الرفاهية لمواطنيها. ولا شك في أن صرف هذا المبلغ بهذه الطريقة يمنع الحكومات من توظيفه في مجالات أخرى ربما تكون الفائدة فيها أكثر. وعلى كل حال، فقد تبيّن أن المجتمع البحريني تحمّل تكلفة قدرها ١٢٩ مليون دينار (٣٤١ مليون دولار) في عام ٢٠٠٤ بسبب وجود الأجانب البالغ عددهم نحو ٢٧٠ ألف فرد[١٤].

خامساً: التحديات الأمنية

تحمل كل جماعة مهاجرة معها الإشكاليات الاجتماعية لمجتمعها الأصلي، وتزداد الأوضاع الإشكالية خطورة مع تدني المستويات العلمية والاجتماعية لهذه الجماعات القادمة من أصقاع مختلفة من العالم. وتبيّن الأبحاث السوسيولوجية أن مشكلات المهاجرين وتحدياتهم تتكاثف وتتضخم وتتضاعف طرداً مع تزايد الصعوبات والمشكلات والتحديات الاغترابية التي تواجههم في بلد الاغتراب. إن مشكلات البطالة وغياب الحماية الاجتماعية، والتبخيس الاجتماعي، والتمييز العنصري، وغياب حقوق الإنسان، وفقدان الكرامة والفقر واليأس، هي أوضاع ومشكلات وثيقة الصلة بأوضاع العمالة المهمشة أو غير المؤهلة، وهذه الأوضاع تشكل بدورها خميرة حقيقية لانتشار الجريمة بكل أشكالها، والانحراف بكل أنواعه والمخدرات بكل أصنافها، وبالتالي فإنه مع ازدياد حجم وكثافة هذا النوع

(١٤) المصدر نفسه.

من العمالة، يصبح المجتمع معرضاً لغياب الوضع الأمني والأخلاقي، إذ تبيّن الإحصاءات الرسمية أن معدلات الجريمة تزداد في المجتمعات المضيفة لهذه العمالة، وأنه كلما كانت الصعوبات والتحديات أمام هذه العمالة كبيرة، ازداد احتمال حدوث الجريمة والانحراف.

ويكتشف بعض العمال الأجانب على سبيل المثال عند وصولهم إلى الكويت أنهم وقعوا ضحية تجار الإقامات، وأن ظروف العمل والمرتبات التي وافقوا عليها قبل مغادرتهم أوطانهم تختلف عما يجدونه في الواقع، ويواجه أغلبهم مصاعب كبيرة للحصول على الإنصاف، كما إن العاملات داخل المنازل (خادمات، شغالات، مربيات) يواجهن وضعاً صعباً بشكل خاص يتمثل في أن قوانين العمل الكويتية لا تشملهن، وهي القوانين نفسها التي تقدم للعمال الآخرين قدراً من الحماية من خلال تحديد حدّ أدنى للأجور، ومن خلال إقامة معايير لظروف العمل. وهذه الظروف تنمّي عند أفراد هذه العمالة نوعاً من النقمة والسخط والكراهية، وتؤهلهم لارتكاب أعمال مخلة بالقانون والقيم الأخلاقية في المجتمع.

هذا، وتشير آخر الإحصاءات الجارية الى أن نسبة الجرائم التي يرتكبها الوافدون في الكويت بلغت ٦٧ في المئة من مجموع الجرائم المرتكبة في الكويت عام ٢٠٠٥[١٥]. ويضاف إلى ذلك أن شريحة واسعة من هذه العمالة يصل الى البلاد بطرق غير مشروعة عبر المداخل والمنافذ البحرية، حيث يصعب على قوات الأمن وخفر السواحل منع هذا التسلل غير الشرعي. وهذا النوع من الهجرة يشكل أكثر أنواع الهجرة خطورة، لأن الدولة تفقد قدرتها على ضبطها والسيطرة عليها، إذ لا يمكن تعقب هؤلاء المهاجرين أو محاسبتهم في حالة ارتكاب جرائم خطيرة، والجانب الأخطر إذا كانوا يحملون معهم إلى داخل البلاد مواد محظورة، مثل الذخائر والأسلحة أو المخدرات، الأمر الذي يؤثر في حالة الاستقرار والأمن في المجتمع[١٦]. ونظراً الى الوضعية غير المشروعة لأفراد هذه العمالة، فإن أفرادها يجدون أنفسهم مكرهين على ارتكاب الجرائم والقيام بأعمال منافية للقانون تحت ضغط التهديد والابتزاز التي تمارسه مافيات العمالة والتهريب.

---

(١٥) وكالة الأنباء الكويتية [كونا]، مقابلة مع المقدم عادل الحشاش، مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بوزارة الداخلية بتاريخ ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٥.

(١٦) الديحاني، **العمالة الوافدة (دراسة تحليلية)**.

وتبيّن التقارير الأمنية خلال الفترة عام ١٩٩٩ أن السلطات الأمنية قد ألقت القبض في مداهماتها على ١٦٤ من الوافدين الذين يقومون بترويج المخدرات والمشروبات الروحية، كما ألقي القبض على ١٢٠ من الساقطات وبائعات الهوى من جنسيات مختلفة[١٧]. وهذه الإحصائية تقدم تصوراً جزئياً عن عالم الجريمة القادم مع العمالة الوافدة، ومن يتابع الأحداث سيجد أنواعاً مختلفة من الجرائم غريبة على طبيعة المجتمع ومنافية لتوجهاته الأخلاقية، وبعضها كان ولا يزال يشكل صدمة للرأي العام الكويتي طيلة العقود الماضية من الزمن. وباختصار، يمكن القول إن العمالة غير المؤهلة والبائسة تشكل مصدراً كبيراً للجريمة، وخطراً أمنياً كبيراً يهدد الأمن والاستقرار في البلاد.

خاتمة

تشكل العمالة الوافدة بخصائصها الثقافية ودورها الاستهلاكي وسماتها البنيوية هجيناً وجودياً يهدّد الحياة والوجود والهوية الوطنية في دول الخليج العربية. هذه العمالة، كما أوضحنا، عمالة جاهلة خدمية غير منتجة في أغلبها، وهذا يجعلها خطرة في مختلف مكوّنات وجودها. وهذه المخاطر والتحديات الثقافية والاجتماعية التي تفرضها هذه العمالة تقتضي من الدولة والجهات الرسمية اتخاذ عدد كبير من الإجراءات الاستراتيجية التي تتعلق بوضعية هذه العمالة ودورها ووظيفتها.

ومما لا شك فيه أن الدول الخليجية تقوم بجهود كبيرة لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه العمالة الأجنبية، إذ تقوم الحكومات بمنظومة من الإجراءات التي تتمثل في خلجنة الوظائف، وتشجيع القطاع الخاص على تبني العمالة الوطنية، ووضع نسق من الإجراءات الموضوعية لتنظيم دخول العمالة وفقاً لمبدأ الحاجة، ومحاربة تجار الكفالات غير المشروعة والسوق السوداء القائمة على استقدام هذه العمالة واستغلالها. ومع أهمية هذه الإجراءات، فإن مجموعة من التحديات الاجتماعية تفرض نفسها باستمرار في ميدان الحياة الاجتماعية في المستويات الأمنية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، يلاحظ أن الطابع العام للإجراءات التي تتخذها

(١٧) القبس، ١٣/ ١٠/ ١٩٩٩.

الحكومات المتعاقبة في اتجاه الحدّ من المخاطر والتحديات التي يواجهها المجتمع جراء العمالة الوافدة تأخذ منحى اقتصادياً ومالياً. وبعبارة أخرى، تغلب الرؤية الاقتصادية على استراتيجية معالجة ظاهرة العمالة الوافدة إلى الكويت، وهذا بدوره يشكل أحد مكامن الخطر، فالعمالة الوافدة ليست ظاهرة مالية أو اقتصادية صرفة، بل إنها بالأحرى ظاهرة ثقافية اجتماعية، وهي من هذه الزاوية يجب أن تعالج وينظر إليها. وعلى المعنيين بالأمر النظر إلى هذه العمالة من جهة طرق معاشها وحياتها وتفاعلاتها وأنماط وجودها ومشكلاتها وتحدياتها الداخلية والخارجية ومخاوفها وتطلعاتها وممارساتها الثقافية، فالضياع الاقتصادي الذي تمثله هذه العمالة لا تشكل إلا جانباً محدوداً من المخاطر التي تولدها، لأن هذه المخاطر تكون في أغلبها مخاطر ثقافية واجتماعية وأمنية وإنسانية تهدد وجود المجتمعات العربية في دول الخليج وكينونتها الوطنية.

هذا الكتاب

اتسمت مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي اقتربت من ثلاثة عقود من الزمن، بالعمل من أجل تأكيد فكرة اللقاء الجامع (مجلس التعاون) وضمان دور وفاعلية الشركاء حول كينونته القانونية والمادية، والعمل من أجل تأكيد حضوره في إطار ثلاث منظومات سياسية مؤثرة في محيطه: المنظومة **الأولى** هي انتساب هذا التجمع عملياً لمنظومته الأكبر وهي الوطن العربي، باعتباره يعبّر عن هوية الدول الأعضاء في ذلك المجلس، والمنظومة **الثانية** هي الوجود الجغرافي في منطقة إقليمية شهدت ومنذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي اختلالات وصراعات كبيرة، وما زالت قائمة على موازنات قلقة تهدد باحتمالات غير متوقعة من الصراع، والمنظومة **الثالثة** هي المنظومة الكونية، فالدول المنضوية في إطار مجلس التعاون الخليجي تشكل مداراً سياسياً وجغرافياً يوصل بين نقاط حيوية ضمن مناطق شديدة التوتر والحساسية في إطار احتدام الصراع الدولي على المصالح، وفي المقدمة منها الصراع من أجل الوصول والهيمنة على مصادر الطاقة الوفيرة في منطقة الخليج العربي.

ومركز دراسات الوحدة العربية، في إطار اهتماماته بقضايا الوطن العربي بشكل عام، وبالأطر القانونية (الدستورية) للأنظمة العربية ونقاط اللقاء والتوحد، وكذلك المشكلات والتحديات، ومنها تجارب العمل التوحيدية على اختلاف صيغها ومستوياتها، فقد أولى اهتماماً متواصلاً بالتطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربي، وبتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باعتبارها إطاراً جامعاً يمكن أن يشكل تجربة لعمل وحدوي قابل للنمو والتطور والتكامل. وهذه الدراسات والبحوث التي كتبت في فترات زمنية مختلفة، وتناولت قضايا وموضوعات متصلة باهتمامات وواقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إنما تشكل مساهمة فكرية في إغناء تلك الموضوعات، وتضيء جوانب من الواقع، وتثير أسئلة مشروعة حول آفاق ذلك التجمع العربي ومستقبله وتأثيره في مستقبل تلك المنطقة، وفي وحدة الأمة وتطورها وكفاحها من أجل الحرية والسيادة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٠ دولارات
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-221-1